

تأويل هذه الأحاديث وأقول في المنع من تركها بعد الصلاة
والوقوف والالتفات وظنوا أن هذه أصلاً فنسوا
على ذلك في الدعاء من هذه الصلاة وبعضها كما
ذكرها الشيخ في الصلاة التي ذكرها ابن طراب
فيها

فيها صلوات الله عليه وسلم في بعض الموضع ذلك وتبنيه وبالجملة فخصنا شيئاً واحداً
دعاء المصلح المنفرد كدعاء المصلح صلاة الاستحارة وغيرها من الصلوات ودعاء
المصلي وحده إما عاكفاً وإما مومناً والثاني دعاء المومنين والأطعم جميعاً
فهذا الثاني لا يوجب أن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل في أعقاب المكتوبات كما
يقول الأذكار المأثورة إذ لو فعل ذلك لفعل عند أصحابه ثم العباد كما فعلوا
ما هو دون ذلك ولهذا كان العلماء المتأخرون في هذا الدعاء تأييداً لقول منهم من
يجوز ذلك عقب الفجر والعصر كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب أبي حنيفة وما لا
واحد غيرهم ولم يذكر معهم في ذلك سنة يحتجون بها وإنما احتجوا بالوجه الثاني الصلاة
بما لا يوجب الصلاة بعد دعائها ومنه من استحبابها بالصلوات كلها وقال لا يجزئ إلا إذا
تبع الصلاة بعد دعائها ومنه من استحباب الدعاء في الصلاة ولو لم يكن معهم في ذلك
فصل التلخيص كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم وليس معهم في ذلك
سنة لا يجزئ لوجه الدعاء مشروعا وهو عقب الصلاة يكون أقرب إلى الإجازة
وهذا الذي ذكره فاعتبره الشافعي في صلب الصلاة فالدعاء في آخرها قبل الخ
وج مشروعا مسنون بالسنة المواترة والتفاني المسلمين بل قد ذهب ط
بعض السلف والخلف إلى أنه الدعاء واجب وأجوب الدعاء الذي
أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وأمر الخالد بعقبه إذا تشهد أحركم فليست بعد دعائها
أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومنه فتنة الحيا والميت ومن فتنة
الرجال رواه مسلم وغيره وكان طابوس يأمر من لم يدع بعد الصلاة
وهو قول بعض أصحابنا وغيره كذلك في حديث ابن مسعود ثم يخبر من الدعاء
البر في حديث عائشة وغيرها أنه كان يدعو في هذا الموضع والأحاديث بذلك
كثيرة والمناسبة الاعتبارية فيها ظاهرة فإن المصلح يناجي ربه فإمام في الصلاة
لم يتصرف فيه يناجي ربه فالدعاء حينئذ مناسب حاله ما إذا انصرف إلى الله من
مناجاتهم لم يكن موطن لمناجاته ودعاؤه وإنما هو موطن ذكره وشأنه عليه
بلا إمام ولا غيره من غيرهم أصلاً التسبيح الذي لم يثبت
فيها حديث مع أنه حديثها قد رواه النوراني وغيره
دروي من وجوه لكن لم رواه شيئا سنة الحديث
غير ثابت وأما قولهم أن جماعة الثوريين والرسول عليه

فيها حديث مع أنه حديثها قد رواه النوراني وغيره
دروي من وجوه لكن لم رواه شيئا سنة الحديث
غير ثابت وأما قولهم أن جماعة الثوريين والرسول عليه

تم جعله دعاءنا انه من عند يديون ذلك الحديث
فإننا نرى ذلك الحديث إذا لم نعلم كونه فان
روايتنا لا تقرب لتفتيح من الثوريين والرسول عليه

فالمناجات والدعاء حين الإقبال والتوجه في الصلاة إما حال الانصراف من
ذلك فالتسبيح والذكر أولى وكان من العلماء ما استحب عقب الصلاة من الدعاء
فما لم يرد به السنة فبهم طائفة تقابل هذه لا يستحبون العقود المشروعة بالصلاة
ولا يستعملون الذكر المأثور بل قد يكرهون ذلك وينهون عنه فتصوفاً مفرطاً
بالمشروع دون غيره وأما دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء فإجماع
أحاديث كثيرة صحيحة وأما دعاء غيره بيد غير فليس من دعاء الله وحده
يثان لا يثبتها بما لا يحمد الله علم **مسألة** هل يجزئ من المصنف وغيره
الإجماع **مسألة** مذهب الأئمة الأربعة أن لا يثبت المصنف الظاهر كما في
الكتاب الذي كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت المصنف الظاهر كما في
هذه الأحكام أحمد الأشك أن النبي صلى الله عليه وسلم كثر له وهو أيضاً قول
سلمان الغنوي وعبد الله بن عمر وغيرهما ولا يعلم لها مخالف من الصحابة ولا
علم **مسألة** في رجل جنب وهو في بيت مبلط عاد للتراب فعلق
عليه ولا يعلم من يكونه الخروج فصل بترك الصلاة إلى وجن الماء والثواب لا
يجوز **مسألة** إذا بقدر على استعمال الماء والاعلى التيمم بالصعيد فإنه يعمل بالأما
والاعلى عند جهود العلماء وهل صح القولية وهل عليه إعادة على قولهم أظهر
هنا أنه لا إعادة عليه فإن ادعى قولنا ما استطعتم وقال النبي صلى الله
عليه وسلم إذا امرتكم بالصلاة ما استطعتم ولم يأمر أحدكم بالصلاة وإذا
صلى في الفراغ وأدركه **مسألة** هل قنوت الصبح دائماً سنة ومنه يقول
أنه من بعض الصلاة يجب بالسجود وما يجزئ إلا الناقص والحديث ما زال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي في الصبح حتى تارت الدنيا فضل هذا الحديث
بما الأحاديث الصحاح وهل هو من القنوت المعروف وما قول العلماء في

والسنة علم من الله سبحانه وتعالى كما نوافه
يقولون لا يثبت فيه أن الله الأحاديث
علا السلف والأئمة ولو كان
علا السلف والأئمة ولو كان
علا السلف والأئمة ولو كان